

## التدقيق الداخلي في ظل الرقمنة - تطبيق برنامج TeamMate نموذجاً في مؤسسة أوريدو -

Internal auditing in the light of digitalization - TeamMate application as a model in Ooredoo -

قريو أسماء\*

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

[gueriou.asma@univ-alger3.dz](mailto:gueriou.asma@univ-alger3.dz)

تاريخ النشر: 2022/10/13

تاريخ القبول للنشر: 2022/09/19

تاريخ الاستلام: 2022/08/22

### ملخص:

في ظل الأهمية الكبرى للتقنيات الرقمية الحديثة في مجال التدقيق الداخلي، تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم البرامج الإلكترونية المشهود لها عالمياً في هذا المجال ألا وهو برنامج "TeamMate"، الذي يساعد على تحسين كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي.

حيث أخذنا مؤسسة أوريدو للاتصالات بالتحديد قسم المشتريات كنموذج، عرضنا من خلاله مراحل عملية التدقيق باستعمال هذا البرنامج لتوضيح مدى مساهمة الرقمنة في تسهيل وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة والقيام بالمهمة على أكمل وجه، وصولاً إلى النتائج التي تساعد المسيرين على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية، الرقمنة، برنامج TeamMate، التدقيق في ظل الرقمنة. تصنيف JEL: M42، D8.

### Abstract:

In light of the great importance of modern digital technologies in the field of internal auditing, this study aims to present the most important and globally acclaimed electronic program in this field, which is the "TeamMate" program, which helps improve the efficiency and effectiveness of internal auditing.

Ooredoo Telecommunications, in particular, the Purchasing Department, took a model through which we presented the stages of the audit process using this program to clarify the extent to which digitization contributes to facilitating the internal audit function in the organization and carrying out the task to the fullest, leading to results that help managers take the right decision at the right time.

**Keywords:** internal audit, Internal Control, digitization, TeamMate software, audit under digitization.

**Jel Classification Codes:** M42, D8.

\* المؤلف المراسل.

### 1. مقدمة:

لقد أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة لكافة المؤسسات وفي جميع المجالات دون استثناء سعياً منها للتطور وتحسين الخدمات وتسهيل المعاملات في عصر يتسم بالسرعة المتزايدة، هذا لتحسين كفاءتها وتمكينها من الإستمرارية في ظل المنافسة، فالتحول الرقمي لا يعني ميكنة العمليات التقليدية فقط وإنما يغير في نماذج الأعمال بفكر إبداعي وقدرات تقنية حديثة تسهل الأعمال وتختصر الجهد والوقت مع تحقيق لنتائج أفضل، من خلال برنامج شامل لعملها داخليا بشكل رئيسي وخارجيا من خلال تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمة تتم بشكل أسهل وأسرع.

يشكل التدقيق الداخلي أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات لكشف مدى محافظتها على أصولها وممتلكاتها وقيامها بأعمالها في مختلف المديرات بشكل صحيح وبما يتماشى والقوانين واللوائح المعمول بها، هذا الأخير لم يكن بعيداً عن التحول الرقمي بل مسه وعمل على تطويره من خلال ظهور العديد من البرمجيات التي تساعد على كشف الإنحرافات بجهد أقل وفي وقت مناسب للمساعدة على اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة، ومن بين البرامج الخاصة بالتدقيق الداخلي برنامج TemMate الذي سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال ورقتنا هذه، وعرض مراحل العمل به في مهمة للتدقيق بمؤسسة أوريدو الجزائر للاتصالات.

### 1.1. الإشكالية:

من خلال ما سبق ذكره تبرز لنا الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة برنامج TemMate في القيام بمهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو؟".

### 2.1. فرضية الدراسة:

مهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو باستخدام برنامج TemMate تتم بشكل أسرع وأحسن كون هذا البرنامج يساهم وبشكل كبير في اكتشاف الانحرافات والأخطاء، تعديلها ومنع حدوثها مجدداً بشكل أسرع للمساعدة على اتخاذ القرارات في الوقت والزمان المناسبين.

### 3.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث كونه عرض نموذج من أهم النماذج الرائدة في العالم " TemMate " الذي يساعد على القيام بمهمة التدقيق الداخلي كما ينبغي في ظل الرقمنة، وخصصنا مؤسسة أوريدو الجزائر للاتصالات وبالتحديد قسم المشتريات كون عملياته تمتاز بالديناميكية لذا يجب الرقابة عليها بشكل دوري.

### 4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض برامج التدقيق الداخلي في ظل الرقمنة من خلال توضيح مراحل مهمة التدقيق الداخلي باستخدام نموذج TemMate وتطبيقه في مؤسسة أوريدو للاتصالات.

### 5.1. منهجية الدراسة:

محاولة منا للإجابة على إشكالية البحث قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى أكبر قدر من البيانات، فقد استخدمنا المنهج الوصفي في وصف المتغيرات الخاصة بالدراسة التي تحصلنا عليها من مختلف الأدبيات السابقة، أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي الذي حللنا فيه النتائج المتحصل عليها من مخرجات نموذج التدقيق الداخلي TemMate الذي تم تطبيقه على مستوى قسم المشتريات في مؤسسة أوريدو الجزائر للاتصالات.

## 2. مفاهيم حول التدقيق الداخلي والرقمنة:

2.1. التدقيق: يمكن تعريف التدقيق حسب جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) على أنه: "عملية منظمة وممنهجة لجمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائجها". (جليلة، ديسمبر 2015، صفحة 54)

2.2. الرقابة الداخلية: تعرفها الفيدرالية الدولية للمحاسبة على أنها: "نظام الرقابة الداخلية مكون من مجمل السياسات والإجراءات الموضوعية من طرف الإدارة من أجل تحقيق، وفي حدود الإمكان، تسيير محكم لأنشطتها، فهذه الإجراءات تعني احترام سياسات التسيير، حماية الأصول، الوقاية من حالات الغش والأخطاء واكتشافها، صحة التسجيلات المحاسبية واستخراج في الوقت المناسب لمعلومات مالية موثوق فيها. (Mikol, 1999, p. 38)

3.2. التدقيق الداخلي: أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي تعريفا شاملا للتدقيق الداخلي بما يتناسب والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال، حيث عرفها على أنه: "نشاط رقابي مستقل موضوعي واستشاري من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وزيادة فعالية المؤسسة لتحسين أدائها، مما يمكن من تحقيق أهدافها بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من: إدارة المخاطر، الرقابة وحكومة الشركات. (Auditors, 2009)

4.2. الرقمنة: عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها (من كتب والدوريات والتسجيلات الصوتية والصور المتحركة) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية للنظام الثنائي (bite). (فراج، 2005، صفحة 10) فالرقمنة منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي، وهي عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الرقمي الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل (المقالات، الدوريات، الكتب، المخطوطات والخرائط) إلى شكل رقمي.

5.2. التدقيق في ظل الرقمنة: تم تعريف التدقيق باستخدام تكنولوجيا المعلومات أو ما يسمى بالتدقيق في ظل الرقمنة على أنه "العملية التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من أجل توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق، واستخدامها كأداة فيها وتساعد في فهم الهدف من العمل، إضافة إلى فهم البيئة التي تعمل بها المؤسسات في ظل التكنولوجيا الحديثة، وضرورة مواكبة الإكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل معها (أحمد وسويلم، 2009، صفحة 90)، فعلى الرغم من تغير البيئة التي يعمل فيها المدقق من المعالجة في النظم التقليدية إلى المعالجة في النظم الآلية، إلا أن أهداف التدقيق الداخلي تبقى كما هي، الذي يتغير هي أساليبه وإجراءاته حيث تحتاج إلى تعديلات أساسية، وصولاً إلى تحقيق أهدافه. (الفيوم، 1993، صفحة 303)

6.2. برنامج تيم مايت TeamMate " Do More with Less ": يعتبر الرائد في مجال برمجيات إدارة التدقيق في العالم، فقد أحدث ثورة في مجال التدقيق حيث مكنت إدارات التدقيق بجميع أحجامها من قضاء وقت أقل في البرمجة، التوثيق والمراجعة مقابل مزيد من الوقت لتوفير خدمات ذات قيمة مضافة، وهو ما جعل قرابة أكثر من 85 ألف مدقق من أكثر من ألفي منظمة في جميع أنحاء العالم قد اكتشفت بالفعل عرض TeamMate وقامت بتجربته. تعمل هذه المنظومة على: (WIPO, 2014, p. 657)

● توفير منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة التدقيق:

● إزالة الحواجز المرتبطة بالعمل المستندي الكلاسيكي والتركيز على الملفات الإلكترونية مما يزيد من كفاءة التحكم في سيرورة التدقيق الداخلي من بداية عملية التدقيق حتى نهايتها؛

برنامج تيم مايت من أهم البرامج الإلكترونية التي تمس كافة مراحل عملية التدقيق الداخلي من خلال منظومة شاملة مكونة من خمس برامج متخصصة ومندمجة وهي: (المنظومات الإلكترونية المستخدمة في مجال التدقيق الداخلي، 2021).

- إدارة المخاطر TeamRisk: يمثل نظام متقدم لتقييم المخاطر الذي يمكن إدارة التدقيق الداخلي من وضع خطة تدقيق قائمة على المخاطر.

- برمجة التدقيق TeamSchedule: يمكن مستعمليه من برمجة مهامهم والوسائل المتوفرة لديهم بطريقة تمكن من توضيح لتوزيع الموظفين ومتابعة المهام ضمن برنامج سنوي. (IFACI, 2004)

- متابعة التوقيت والنفقات TeamTEC: تمكن من تحديد الوقت والنفقات المتعلقة بمهام التدقيق، حيث يسمح هذا التطبيق بمتابعة التقدم المحرز في المهام الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي والتكاليف المرتبطة بها وإصدار تقارير تلخص نسب التقدم والنفقات المتعلقة بذلك. (المنظومات الإلكترونية المستخدمة في مجال التدقيق الداخلي، 2021)

- نظام وثائق التدقيق TeamEWP "Electronic Working Papers": يمكن هذا التطبيق من خلال هيكله قواعد البيانات المتناسكة من إيجاد المعطيات اللازمة وزيادة كفاءة عملية التوثيق والتدقيق، كما أن جميع المعلومات الهامة مثل البرامج الفوارق، الملاحظات، الموافقات وتاريخ التغييرات في قواعد البيانات مسجلة إلكترونياً مما يمكن من الرجوع إليها في أي وقت ومن أي جهة أخرى.

- متابعة عملية التدقيق والفوارق TeamCentral: يمثل هذا الجزء قاعدة بيانات قوية ومتناسكة لمتابعة عملية التدقيق والفوارق عبر الواب التي تجمع معطيات على كافة المهام المسجلة بتطبيق TeamEWP والنتائج التي تم التوصل إليها إضافة إلى متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من قبل المصالح المعنية والإدارة العليا.

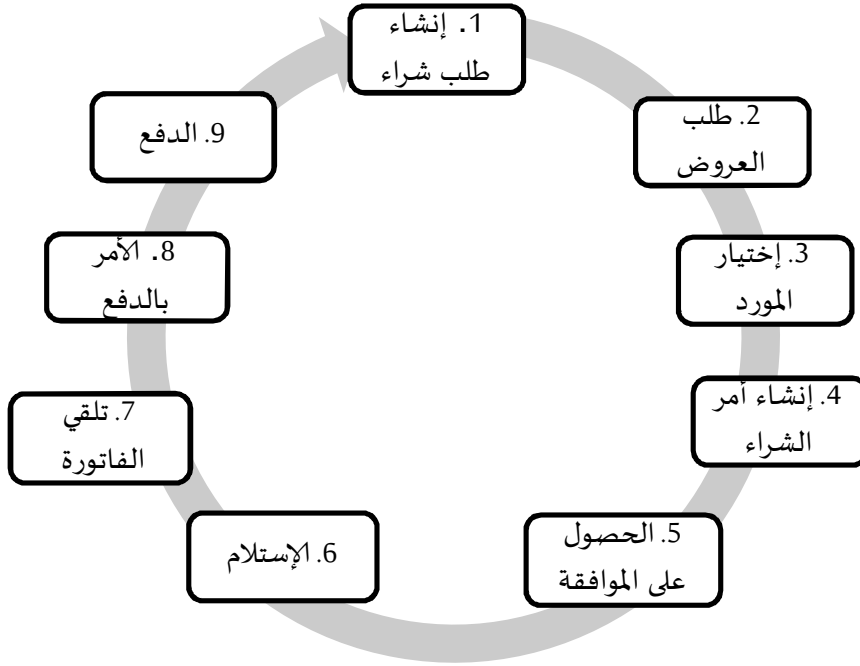
### 3. مراحل عملية التدقيق الداخلي لمؤسسة أوريدو في ظل الرقمنة:

#### 1.3. إنجاز مهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو:

بناءً على المخطط السنوي لسنة 2021 المصادق عليه من طرف لجنة التدقيق والمخاطر (ARC) في فيفري 2022 تحت القرار رقم (01-2022) الذي يقضي بالموافقة على خطة التدقيق السنوية بناءً على دراسة المخاطر لسنة 2022، تم القيام بمهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو للاتصالات بالجزائر من طرف فريق التدقيق، وتلبية لاحتياجات بحثنا وإبرازاً للكيفية التي تتم بها هذه المهمة باستعمال برنامج تيم مايت "TeamMate" للتدقيق تم التركيز فيها على عمليات المشتريات، إجراءات المناقصة ومختلف العمليات المحاسبية ذات الصلة.

مهمة تدقيق "عملية الشراء" قد أنجزت بناءً على مخطط التدقيق الداخلي السنوي المصادق عليه لسنة 2021 للمدة الزمنية بين جانفي 2021 ومارس 2022، حيث تعتبر مديرية المشتريات من أهم المديريات في مؤسسة أوريدو كونها مركز تموين فهي تضمن حصول المصالح الأخرى على السلع والخدمات اللازمة للقيام بمهامها، إذ أنها عالجت سنة 2021 حوالي 1600 عملية شراء بمجموع حوالي 150 مليون دولار أي أكثر من 23 مليار دينار (أوريدو، 2021)، ولهذا السبب تعتبر مديرية المشتريات من المديريات الحساسة في المؤسسة إذ أن معدل الخطر فيها نسبته عالية، حيث أنه يمكننا تلخيص طريقة سير عملية الشراء في مؤسسة أوريدو كما يلي:

الشكل 1: مخطط سير عملية الشراء



المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

بعد تلقي الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الموافقة الرسمية على البرنامج يقوم بتكليف رئيس مصلحة التدقيق الداخلي للتكنولوجيا بالمهمة أعلاه للبدء فيها، كخطوة أولى يقوم بتحضير إشعار وإرساله إلى المعنيين مرفقة بنطاق المهمة الأولى الذي يكون قابل للمراجعة مع تقدم مراحل المهمة (مرحلة التخطيط).

2.3 التحضير للمهمة والتخطيط: يقوم المدقق الداخلي بإنشاء مهمة جديدة على منظومة Team Mate عبر مجموعة من المراحل نبينها بشكل أوضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: التحضير لمهمة التدقيق عبر منظومة تيم مايت

المراحل	العمل المطلوب
المرحلة الأولى Team Risk	إدراج كل المخاطر التي تم تحديدها وجمعها، وهو الجزء الخاص بإدارة المخاطر؛ القيام باختيار وتحديد العمليات التي تدخل في نطاق عملية التدقيق المذكورة في المخطط السنوي للتدقيق الداخلي؛ القيام بإدخال المعلومات المتعلقة بتاريخ بداية المهمة التقديري وعدد أيام العمل.
المرحلة الثانية Team Schedule	اختيار المهمة التي تم انشاءها في Team Risk؛ تحديد ساعات العمل على المهمة لكل مدقق مشارك في المهمة .
المرحلة الثالثة Team Mate EWP	تحديد تقييم المخاطر الموافق وكذا مخطط التدقيق الداخلي الموافق؛ الحصول على ملف المهمة الجديدة.

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الوثائق الداخلية للمؤسسة

بعد التحضير للمهمة عبر الخطوات السابقة، يقوم فريق التدقيق الداخلي بتجميع المعلومات الأساسية لتكوين فكرة عن كيفية سير العملية لتحديد النقاط التي يجب تحسينها وفي هذا السياق يتم مراجعة ما يلي:

- قائمة المخاطر (Library of Risks): وهي قائمة نمطية معدة من طرف مختصين تشمل كل مصالح المؤسسات تحدد بصفة عامة المخاطر الموجودة وممكنة الحدوث والمصادق عليها لسنة 2021 والمتواجدة في Team EWP؛

- تقرير مديرية إدارة المخاطر للفصل الأول لسنة 2022: وذلك بهدف التعرف على المخاطر التي تم تحديدها من طرفهم والمتعلقة بالعملية؛

- تقارير التدقيق الداخلي للسنوات المنصرمة مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المسجلة والتوصيات الحالية الموجودة على TeamCentral:

- تقارير مدقق الحسابات الخارجي ومحافظ الحسابات ونتائجها لسنة 2021؛

- استراتيجية المؤسسة الثلاثية (2021-23): وذلك للتعرف على النظرة المستقبلية لملاك المؤسسة وأهدافهم وإذا ما ذكر أي تفصيل على علاقة بمهمة التدقيق؛

- الإجراءات التي فرضتها المؤسسة وكيفية سير العملية (المصادق عليها) مثل:

• سياسة المشتريات V4 DAF\_PLT\_001:

• إجراءات اعتماد الموردين DAF\_ طلب الشراء V5 D\_002:

• إجراءات عملية الشراء DPS\_ طلب الشراء V7 D\_001:

• إجراءات تقييم الموردين DAF\_ طلب الشراء V4 D\_003:

• تعليمة التخطيط السنوي لاحتياجات الشراء لكل مديرية V1 DPS\_INS\_006:

• إجراءات تسبيق على حساب الموردين DAF\_ طلب ال شراء V4 D\_110:

• تعليمة تصنيف الفواتير الأصلية على مستوى الذمم الدائنة V1 DAF\_INS\_105 Comptes payable:

- استخراج قائمة المشتريات لسنوات 2019-2020-2021 و2022 من النظام المعلوماتي Oracle e-business Suite والقيام بتحليل أولي للمعلومات؛

- استخراج قائمة مستحقات الموردين من النظام المعلوماتي Oracle e-business Suite:

- استخراج قائمة المدفوعات للموردين من النظام المعلوماتي Oracle e-business Suite.

كخطوة ثانية تم تنظيم لقاءات أولية مع المسؤولين التنفيذيين للمصالح المعنية لعرض المهمة بتفصيل أكثر، حيث أن المدقق الداخلي المسؤول عن المهمة يقوم بالتعريف بالمهمة، نطاقها وما سيتم تدقيقه وطريقة العمل، ثم يقوم المدقق الداخلي بمناقشة وطرح بعض الأسئلة لجمع معلومات عن العملية وفي الأخير يطلب منهم طرح أي انشغالات إن وجدت، بعد اللقاء يقوم المدقق الداخلي بإعداد محضر يذكر فيه أهم النقاط التي شملها اللقاء وملاحظاته وإرساله للمعنيين.

بعد القيام بكل هذه الخطوات يقوم فريق التدقيق بإنشاء جدول نهائي يسمى بمصفوفة التحكم في المخاطر (Risk Control Matrix 'RCM') التي يتم استخراجها من منظومة Team Risk وهي مصفوفة مفصلة عن مدى تأثير كل خطر إذا حدث واحتمالية حدوثه، وهذه الأخيرة تمكن المدقق الداخلي من معرفة نقاط الضعف الموجودة في العملية وتسمح له بالحصول على نظرة أشمل للمخاطر وكيفية التعامل معها من طرف الإدارة وكذا تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

من أجل تقييم فعالية نظام الرقابة المتعلق بالأخطار التي تم تحديدها في المرحلة السابقة، يقوم المدقق بتحديد ما يلزمه من معلومات ووثائق للتحقق من فعالية كل إجراء وقائي تم وضعه للتحكم في الخطر من طرف الإدارة، في نهاية مرحلة التخطيط يقوم المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة خطة العمل RCM والمصادقة عليها، مع توثيق جميع الخطوات السابقة في Team EWP.

3.3. تنفيذ مهمة التدقيق: شملت مهمة التدقيق في قسم المشتريات نقطتين مهمتين الأولى خاصة بالموردين وكل ما يتعلق بهم والثانية خاصة بتنظيم المناقصات وكل ما يتعلق بها.

1.3.3. مرحلة دراسة ملفات الموردين: يقوم المدقق الداخلي بتحديد الأخطار الموجودة مع تحديد إجراءات الرقابة والتحكم في كل خطر، وكذا اختبارها لمعرفة مدى فعاليتها وتناسبها معه وما إذا كانت هذه الإجراءات تقلل من نسبة الخطر أم لا. يتم أولاً تسجيل، إنشاء وتعديل الموردين في منصة ORACLE وIVALUA، إذ أن الخطر الأساسي الذي تم تحديده في هذه العملية هو عدم وجود عقد مع الأطراف المشاركة و/ أو عدم كفاية إدارة الطرف التكنولوجي مما يؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالمتطلبات، ما قد يؤثر على سمعة ومستقبل المؤسسة في السوق ولذلك فقد قام المسؤولون بإدراج وتحديد إجراءات واضحة ومفصلة عن كيفية سير هذه العملية كوسيلة مراقبة تعمل على الحد من هذا الخطر وتخفيف من نسبة حدوث التجاوزات.

في البداية يتم القيام بمراجعة هذه الوثيقة وهذا للتحقق من وجود كافة المصادقات اللازمة ولاكتساب نظرة أوضح عن كيفية سير العملية وإذا ما كان هنالك اقتراحات أو تعديلات من شأنها المساهمة في تحسين وتطوير هذه العملية. تستند هذه المرحلة إلى مجموعة من الإختبارات كما يلي:

-الإختبار الأول: يتم التحقق من وجود جميع المستندات الخاصة بالموردين، وأنه قد تم نقلها وموجودة على منصة IVALUA، التحقق من الموردين الغير عاديين أو الموردين الذين قاموا بإيقاف سجلاتهم التجارية في القائمة الرسمية CNRC وما إذا كان الموردين ينتمون إليها.

لغرض القيام بهذا الإختبار قام المدقق بأخذ عينة عشوائية من 36 مورد مثلت 13% من مجتمع الدراسة المتمثل في مجموع 270 مورد تم التعامل معه خلال السنوات 2019-2020-2021-2022 وتحصل على النتائج التالية: الملف الإداري غير موجود لستة وعشرون مورد، ناقص لسبعة موردين وكامل لثلاث موردين فقط.

❖ تحليل الإختبار: إن عدم تمكن المدقق من الوصول إلى هذه الوثائق عبر الأرضية الرسمية للمؤسسة يعد من نقاط الضعف التي ستأثر سلباً على أداء المؤسسة عامة والمصالح خاصة، حيث أنها ستكلف المزيد من الوقت والجهد للتأكد من وجود والحصول على هذه الوثائق. غير أنه قام بوضع احتمال وجود نسخ ورقية لهذه الملفات على مستوى مصلحة المشتريات وبرمج عملية تحقق ميدانية للتأكد، ثم قام الفريق بإرسال النتائج إلى المصلحة المعنية وطلب الملف الورقي للموردين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى ملفاتهم عبر الأرضية.

بعد القيام بالتحقق الميداني توصل الفريق إلى أن الملف الإداري كامل لإثنان وثلاثون مورد وناقص لمورد واحد فقط، تمكن أيضاً من إيجاد معظم النسخ الورقية من الوثائق، لكن مع هذا فقد كان من الممكن ربح الكثير من الوقت والجهد لو تم تطبيق إجراءات الرقمنة وإدراج الوثائق في أرضية IVALUA.

-الإختبار الثاني: القيام بالتحقق من انتساب هؤلاء الموردين إلى القائمة الرسمية للمركز الوطني للسجل التجاري CNRC وذلك عبر الأرضية الرسمية للمركز، فتم التوصل إلى أن كل الموردين موجودون في القائمة الرسمية للمركز الوطني للسجل التجاري CNRC.

❖ تحليل الإختبار: إن عدم التحقق من وضعية السجل التجاري للموردين الذين ينتمون إلى المؤسسة يعد من الأخطاء الفادحة التي يمكن أن تقع فيها المؤسسة حيث ستكلفها الكثير من الخسائر المادية وحتى مشاكل قضائية هي في غنى عنها فيجب على المؤسسة فرض هذا الإجراء قبل تجديد عقد مع أي مورد لتفادي الوقوع في هذه الثغرة.

بعد كل الإجراءات السابقة تم القيام بإدخال كل المعلومات والإحصائيات في برنامج Team Mate بعدما قمنا بالإختبارات اللازمة على الوثائق الإدارية وحسب النتائج المتحصل عليها فإنه يمكننا خفض معدل تقييم خطر هذه العملية حيث أن النسب التي تحصنها عليها في الدراسة تعتبر مقبولة إذا أخذنا بعين الاعتبار هامش الخطأ، ومع ذلك وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها تمكنا من تحديد المخاطر التالية:

- خطر التعامل مع موردين غير قانونيين أي لا يملكون سجل تجاري او سجل تجاري مشطوب؛
  - خطر عدم ضمان سرية المعلومات وذلك لعدم إمضاء اتفاقية عدم الإفصاح مع كل الموردين؛
  - خطر ضياع الملفات الورقية وذلك لعدم وجود نسخة رقمية؛
- 2.3.3. مرحلة متابعة عمليات المناقصة: في هذا الصدد تم القيام باختبار الأخطار التالية للدراسة من بين الأخطار التي تم التعرف عليها:

- انتهاك سياسة الشراء ومصفوفة السلطة والعمليات التي تؤدي إلى تضارب المصالح والغش؛
  - تجاوز سياسات عملية اختيار الموردين؛
  - تقسيم المشتريات من أجل تجاوز احتكار العملية لدى مورد واحد.
- وكوسيلة للتحكم في هذه الأخطار قامت المؤسسة بوضع الإجراءات التالية:
- إعداد مبادئ توجيهية لدعم تنفيذ السياسات؛
  - الحصول على التفويضات المطلوبة لمشتريات مؤسسة أوريدو وفقاً لمصفوفة السلطة الموثقة والموافق عليها من مجلس الإدارة؛
  - أرشفة كافة السجلات الخاصة بعمليات الشراء من قبل قسم المشتريات على IVALUA؛
  - إدخال رقم قرار التفويض في النظام المعلوماتي لكل طلب أو أمر شراء في Oracle من أجل تسهيل تتبع العمليات.
- كل هذا بعد مراجعة وثيقة سياسة الشراء والتحقق من وجود كافة المصادقات اللازمة وكذا اكتساب نظرة أوضح عن كيفية سير العملية وإذا ما كان هنالك اقتراحات أو تعديلات من شأنها المساهمة في تحسين وتطوير هذه العملية. وفيما يلي سنعرض مخطط مبسط لكيفية سير العملية:

الشكل 2: مخطط سير عملية المناقصة



المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً إلى الوثائق الداخلية للمؤسسة.

لليقيام بالإختبار حددنا الخطوات التالية:

- التأكد من أن طلب الشراء تم إنشاؤه في الوقت المحدد؛
- التحقق مما إذا كان يتم إجراء أبحاث السوق كافية لتحديد موردين جدد للمنتجات المطلوبة؛
- التحقق من وجود معايير تقييم تقنية ومالية للعروض؛
- الحصول ومراجعة الوثائق التالية من قسم المشتريات: (قائمة مختصرة للموردين والدعوات المرسله إلى الموردين)؛
- الحصول على أوامر الشراء وتحليلها (التي تم إنشاؤها خلال عام 2021) والتحقق مما إذا لم يكن هناك أي تقسيمات.

-الإختبار الأول: إن عملية إنشاء طلب الشراء هي أول إشارة تتلقاها مصلحة المشتريات للإفصاح عن وجود حاجة يجب تلبيتها، وقد تم الاعتماد على هذا الأساس لتشكيل المعادلة الرياضية التي تسمح بالتحقق من تواريخ إنشاء طلب الشراء والتي سيقوم المدقق بتطبيقها في برنامج IDEA CASEWARE حيث تم ما يلي:

● استخراج قائمة المشتريات من Oracle مرفقة بكافة التواريخ والمبالغ والمعلومات المتعلقة بكل عملية شراء التي تمت بين 1 جانفي 2021 و 31 مارس 2022؛

● استخراج قائمة الفواتير من Oracle مرفقة بكافة التواريخ والمبالغ والمعلومات المتعلقة بها التي تمت بين 1 جانفي 2021 و 31 مارس 2022؛

● تطبيق المعادلة الرياضية التالية على كافة الموردين: تاريخ أمر الشراء قبل تاريخ الفاتورة، فتحصلنا على أن 61 من أصل 7874 أمر شراء تم بعد وصول الفاتورة.

-تحليل الإختبار: حسب النسب المتحصل عليها يمكننا رصد بعض التجاوزات التي سيتم مناقشتها مع المصلحة للحصول على التبريرات والإثباتات الحقيقية اللازمة.

-الإختبار الثاني: من خلال اللقاءات التي تمت مع رؤساء المصالح تم جمع المعلومات حول كيفية إيجاد الموردين الجدد من خلال: الأرضية الخاصة بالمؤسسة، توصيات المجموعة، استعمال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وكذا الموردون الذين يقومون بإيداع طلباتهم على مستوى المؤسسة.

❖ تحليل الإختبار: إن الاكتفاء بالبحث في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وبما تملكه المؤسسة من بيانات، قد يؤدي إلى الانحصار في فئة معينة من الموردين وعدم الوصول إلى فئة كبيرة من الذين يمكنهم تقديم عروض مغرية تساعد في الحفاظ على أموال المؤسسة، كما أن عدم اللجوء إلى مصادر رسمية كقائمة المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC) قد يعرض المؤسسة لعدة أخطار.

-الإختبار الثالث: بعد مراجعة سياسة المشتريات DAF\_PLT\_001 V4 تمكنا من تصنيف نوعين من معايير التقييم تحدد كيفية منح العروض للموردين هي:

● المعايير التقنية: تحدد من طرف المعني بعملية الشراء أي صاحب الطلب حيث أنه يذكر مواصفات المنتج أو الخدمة التي يريد الحصول عليها لضمان إتمام مهامه بشكل جيد.

● المعايير التجارية المالية: هنا يظهر دور مصلحة الشراء في اختيار المورد المناسب للمنتج المناسب حيث أنها تقوم بمفاوضات مع الموردين حول السعر، طريقة الدفع، آجال الدفع، طريقة الاستلام وآجال الاستلام.

من أجل التحقق من أن معايير التقييم تم تحديدها وإدراجها في المرحلة الأولى لإجراءات الشراء، قمنا بمراجعة عينة عشوائية من 26 مناقصة التي تم إطلاقها بين 1 جانفي 2021 و 31 مارس 2022. وتوصلنا إلى النتائج التالية:

● تم إيجاد معايير التقييم التقنية والمالية في 15 مناقصة من أصل 26؛

● غياب معايير التقييم التقنية والمالية في 11 مناقصة من أصل 26.

❖ تحليل الإختبار: إن وجود هذه الوثيقة يعد خطوة أساسية للتطوير من مصلحة المشتريات من خلال تعزيز الشفافية في التعاملات مع الأطراف الخارجية وتسيير عملية الشراء بصفة سهلة وسريعة للمساعدة على تلبية احتياجات المؤسسة بعد مراجعة العينة يمكننا ملاحظة أن نسبة المناقصات التي لا يوجد إثبات لمعاييرها التقنية والمالية عالية جدا حيث أنها شكلت 42,3% أي ما يقارب النصف، وهذا ما قد يؤثر سلبا على استغلال وإنفاق أموال المؤسسة.

-الإختبار الرابع: من أجل التحقق من احترام الإجراءات المنصوص عليها في سياسة المشتريات لدى مؤسسة أوريدو، قمنا بأخذ عينة من 53 صفقة للدراسة موزعة كالتالي:

● 26 صفقة عن طريق المناقصة محلية؛

● 12 صفقة عن طريق المناقصة تم إجراؤها عن طريق المجمع؛

● 12 صفقة بأمر شراء مباشر؛

● 3 صفقات من مصدر واحد.

سنقوم بالتحقق من أن المناقصة المحلية يجب أن تحتوي على الوصف التقني للمنتج أو الخدمة المراد الحصول عليها، الفريق المشارك في عملية الشراء، الوقت المحدد للحصول على الخدمة، طريقة الشراء، عدد الموردين المدعويين للمناقصة، عدد الموردين المدعويين المقبولين مبدئياً وإسم المورد الذي حصل على الصفقة.

يجب أن تحتوي المناقصة على ما يلي:

● موافقة مديرية التقنية، مديرية المالية وموافقة المديرية التقنية للمجمع؛

● شراء مباشر ومن مصدر واحد (يجب إثبات وجود سبب حقيقي مقبول والمصادقات اللازمة).

بعد التحقق من وجود المعلومات السابقة على نظام Oracle و Ivalua تحصلنا على النتائج التالية:

● ملف كامل لـ 11 مناقصة محلية من أصل 26؛

● ملف كامل لـ 12 مناقصة المجمع من أصل 12؛

● ملف كامل لـ 5 مشتريات مباشرة من أصل 12؛

● ملف كامل لـ 3 مشتريات مصدر واحد من أصل 3.

❖ تحليل النتائج: بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها يمكننا استنتاج أن المصلحة لم تقم بتطبيق الإجراء كما ينبغي، وقد تم إرسال النتائج إلى المعنيين لمناقشة الثغرات والحصول على الأدلة والتبريرات اللازمة.

-الإختبار الخامس: قمنا بطلب جميع أوامر الشراء التي تم القيام بها سنة 2021 لتحليلها، وذلك بهدف التحقق من أنه لا توجد أي تجاوزات لمصفوفة السلطة عن طريق تقسيم الفواتير لنفس نوع المشتريات على فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث أشهر حيث أنها تعتبر عملية احتيال وذلك حسب ما نصت عليه سياسة الشراء، وقد تم التمكن من الوصول إلى أنه لا يوجد تقسيم في المشتريات.

❖ تحليل النتائج: حسب النتائج المتحصل عليها فإنه لم تحدث أي تجاوزات فيما يخص مصفوفة السلطة التي تم وضعها من طرف المؤسسة.

بعد الإنتهاء من إجراء كل الإختبارات تمكنا من إيجاد بعض الثغرات التي يجب تغطيتها وتقديم مبررات لها وذلك

ليتسنى لنا إعادة تقييم هذه العملية، حيث يجب:

● البحث عن مصادر جديدة للتعرف على موردين جدد؛

● التأكد من حالة سجل الموردين على أرضية الرسمية CNRC بصفة دورية؛

● فتح مناقصات علنية؛

● تعديل إجراءات المناقصة وجعلها أكثر دقة لضمان وجود المنافسة العادلة؛

● نقل كل البيانات وإدراجها في موقعي Oracle و IVALUA.

3.3.3. المعالجة المحاسبية لحساب الموردين: يعتبر حساب الموردين من الحسابات الحساسة في المؤسسة حيث أنه يسجل فيه تعاملات مع أطراف خارجية أي أنه يعكس صورة المؤسسة للخارج، كما أن مقدار الأموال المعالجة في هذا الحساب كبير جدا، ونسبة الخطر في هذا الحساب عالية جدا، قمنا بتحديد الأخطار التالية للدراسة:

• التأخير في مدفوعات الموردين مما يؤدي إلى عقوبات و/ أو دعاوى قضائية.

• عدم الالتزام بالسياسات، العمليات وإجراءات حسابات مستحقة الدفع.

كإجراء رقابة وتحكم في هذه الأخطار قامت المؤسسة بفرض مراجعة بصفة دورية ومنتظمة لحسابات الموردين ووضع إجراءات عملية الدفع لتجنب أي دفع دون أوامر الشراء والفواتير.

- الإختبار الأول: قمنا بطلب ميزان المراجعة وميزان الموردين من مصلحة حسابات مستحقة الدفع وذلك بهدف التحقق ما إذا كانت المبالغ المسجلة في ميزان الموردين مطابقة تماما لما هو مسجل في ميزان المراجعة فتمكنا من الوصول إلى أن ميزان الموردين مطابقة تماما لما هو مسجل في ميزان المراجعة.

❖ تحليل النتائج: إن النتائج المتحصل عليها تعد مقبولة، لكن ومع ذلك يجب التركيز أكثر في هذه المرحلة لأهمية ميزان المراجعة في تكوين القوائم المالية للمؤسسة.

- الإختبار الثاني: إن مصلحة الحسابات مستحقة الدفع ملزمة بتقديم تقرير شهري عن وضع حسابات الموردين حسب ما تنص عليه سياسة شراء المؤسسة، ولذلك تم القيام بطلب هذه التقارير والتأكد مما إذا كانت تجرى بصفة منتظمة أم لا، وتم الوصول إلى أن التقارير يتم إعدادها بصفة دورية ومنتظمة كل شهر وأي فارق يتم استدراكه.

❖ تحليل النتائج: إن لوجود هذه التقارير أهمية كبيرة فهي تسمح للمؤسسة بمتابعة حسابات الموردين وجميع التطورات والتعديلات التي تطرأ عليها، فحسب النتائج المتحصل فإن المصلحة تطبق الإجراءات بشكل جيد وهذا ما سيحميها من الوقوع في ثغرات محاسبية أو سوء تفاهم مع الموردين.

- الإختبار الثالث: قمنا بتحليل كل حسابات الموردين المدينين فتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم 2: حسابات الموردين لمؤسسة أوريدو للاتصالات

السنة	المبالغ بالدينار الجزائري
2013	194 262,00
2014	15 489 194,00
2015	3 378 144,00
2016	31 210 672,00
2017	8 633 509,00
2018	42 515 507,00
2019	150 424 268,00
2020	110 391 274,00
2021	405 355 442,00
المجموع	767 203 748,00

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى معلومات مقدمة من طرف المدقق الداخلي لمؤسسة أوريدو.

❖ تحليل النتائج: إن عدم دفع مستحقات الموردين يعتبر عبئ كبير على المؤسسة يزيد بمرور السنين خاصة في التعاملات بالعملة الصعبة، وبالنظر إلى النسب المتحصل عليها ومقدار الأموال الواجب دفعها فإن المؤسسة يجب أن تعيد النظر في سياسات الدفع الخاصة بها لتفادي أي خسائر لا يمكن تغطيتها في المستقبل وقد تهدد وجودها في السوق.

- الإختبار الرابع: قمنا بطلب الحصول على حسابات المدفوعة للموردين الصادرة بين 1 جانفي 2021 و 31 مارس 2022 وإدراجها في نظام IDEA لتحليلها فتحصنا على النتائج التالية:

● الدفع بدون أمر الشراء لـ 3611 عملية من أصل 7090 عملية دفع تمت أي بنسبة 4,24% ؛  
● مقارنة تاريخ الدفع مقابل تاريخ الفاتورة حيث وجدت 5 عمليات دفع تمت قبل وصول الفاتورة من أصل 7090 عملية دفع تمت؛

● المدفوعات أكبر من المبلغ المحدد في أمر الشراء: كل المدفوعات أقل أو تساوي المبلغ المحدد في أمر الشراء؛  
● التحقق من المدفوعات المكررة (نفس مرجع الفاتورة، نفس المبلغ): لم نجد أي مدفوعات متكررة.

❖ تحليل النتائج: رغم أن النسبة قد تبدو ضئيلة، إلا أن وجود عمليات دفع بدون أمر شراء أو قبل وصول الفاتورة يعد تجاوزاً لإجراءات عملية الشراء وله تأثير سلبي كبير على سلامة أموال المؤسسة وقد يكون مؤشر لوجود إختلالات وتبذير لها.

بعد القيام بجميع الإختبارات اللازمة فمن الضروري مناقشة الفروقات التي تم تسجيلها مع المصالح المعنية قبل اتخاذ قرار إعادة تقييمها، ومن خلال ما تم مراجعته تمكن فريق التدقيق من تحديد مخاطر جديدة هي كل من: خطر تبذير أموال المؤسسة، تشويه سمعتها وزعزعة مكانتها في السوق.  
وقد نص فريق التدقيق على وضع الإجراءات والتوصيات التالية للمحاولة من الحد من هذه المخاطر والتقليل من نسبتها وهي كالتالي:

● ضرورة التأكد من التطبيق الصحيح لإجراءات عملية الشراء؛  
● رفض الخزينة القيام بأي عملية دفع من دون التأكد من وجود أمر شراء وفاتورة؛

بعد الانتهاء من القيام بكل الإحصائيات والتحليلات تم القيام بتوثيق كل ما تم التوصل إليه في برنامج TeamEWP بنفس الطريقة التي تم ذكره سابقاً.

وكأخر مرحلة في عملية التنفيذ تم القيام بما يلي:

● مناقشة جميع الفوارق التي تم تحديدها من طرف المدقق الداخلي مع المصالح المعنية من أجل التأكيد وإثراءها بالمعلومات وجمع الردود الأولية؛

● كتابة محضر الاجتماع وإرساله للمعنيين؛

● إرسال التقرير الأولي إلى مسؤولي المديرية من أجل الحصول على مخطط العمل الذي سيتم اعتماده من طرف المصلحة لتطبيق التوصيات وتاريخ الاستحقاق أو الموعد النهائي الذي ستنتهي فيه المصلحة من تطبيق التوصيات.

بعد الحصول على جميع الأجوبة يتم:

● إرسال التقرير النهائي إلى مسؤولي المديرية والمدير العام،

● كتابة الفوارق «Issue» على برنامج TeamEWP،

● نقل جميع المعلومات إلى برنامج Team Central.

- تقديم ملخص عن المهمة الى لجنة التدقيق والمخاطر،  
وقد نص فريق التدقيق على ما يلي:
- إدراج ملفات كل الموردين الموجودة في المصلحة على منصة IVALUA؛
- إرسال طلبات فورية للموردين لإكمال ملفاتهم الناقصة؛
- العمل على رقمنة كلية للمصلحة والاعتماد على السجل التجاري الالكتروني والقائمة الرسمية للمركز الوطني للسجل التجاري CNRC.

#### 4. تقييم مهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو:

1.4. تقييم أوامر الشراء: حيث بلغت عدد أوامر الشراء التي تم إصدارها بين جانفي 2021 ومارس 2022 كما يلي:

جدول رقم 3: أوامر الشراء في مؤسسة أوريدو ما بين جانفي 2021 ومارس 2022

مبلغ أوامر الشراء بالدينار الجزائري	عدد أوامر الشراء	وضعية أوامر الشراء
20 555 406 598,00	2109	مقبولة
393 221 742,00	15	قيد الإجراء
438 338 028,00	12	مرفوضة
235 000,00	02	غير كاملة
-	01	تحتاج للموافقات
<b>21 387 201 368,00</b>	<b>2139</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى معلومات مقدمة من طرف المدقق الداخلي لمؤسسة أوريدو.

من خلال القيام بعملية التدقيق لاحظنا أن مخرجات المؤسسة لعملية الشراء للفترة بين جانفي 2021 و31 مارس 2022 قد انخفضت مقارنة بنفس الفترة من السنة الفاتنة بمعدل 17% حيث أن مخرجات السنة الماضية قد بلغت 25023025600,56 دينار جزائري وذلك تحقيقا للاستراتيجيات المطبق من طرف المؤسسة لتحسين ولتعزيز مكانتها في سوق اتصالات الجزائر.

2.4. تدقيق إجراءات عملية المناقصة: إجراءات عملية المناقصة ليست مطبقة كما ينبغي، كما أنه ليست هناك متابعة نوعية وتقييم مدى الامتثال للإجراءات والتعليمات، ويمكن حصر تقييم لعملية المناقصة كما يلي:

- طلبات الشراء: إن مهمة تحويل طلب الشراء إلى أمر شراء مسؤولية تقع على عاتق مصلحة المشتريات، إذ أنه لا يمكن وجود أمر شراء بعد صدور الفواتير وهذا حسب البند 03 من سياسة الشراء للمؤسسة، بعد تحليل طلبات الشراء والقيام بمقارنة تواريخها مع تواريخ فواتير الشراء تمكنا من رصد 5 طلبات شراء أنشأت بعد صدور الفواتير وهي كالتالي:

جدول 3: تواريخ طلبات الشراء وفواتير الشراء

رقم طلب الشراء	تاريخ طلب الشراء	تاريخ الفاتورة
2001	2021-03-19	2021-03-05
3702	2021-07-29	2021-07-28
4678	2021-12-20	2021-10-26
6004	2021-01-18	2021-12-29
6366	2021-04-23	2021-04-15

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى معلومات مقدمة من طرف المدقق الداخلي للمؤسسة .

- مصادر المناقصات: أظهرت نتائج مراجعة مصلحة التدقيق الداخلي لعينة من 53 مناقصة تم إصدارها بين جانفي 2021 ومارس 2022، أن مناقصتين من أصل 3 مناقصات تم تسجيلها على أنها من مصدر واحد إلا أن شروط المصدر الواحد المنصوص عليها في سياسة المناقصات (البند 52) لا تنطبق عليهما، إضافة إلى أنه تم تسجيل عدم التمكن من إيجاد وثائق التقييم المتعلقة بهاتين المناقصتين وهذا يعد تجاوز للبند 12 من سياسة المناقصات، حيث أن مجموع مبالغ هاتين المناقصتين يتجاوز 1 مليون دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 5: المناقصات بدون وثائق تقييم

رقم المناقصة	رقم أمر الشراء	المبالغ بالدولار الأمريكي
796	6233	456 424,00
802	6455	647 797,00
المجموع	-	1 104 221,00

المصدر: من إعداد الباحثة إستناداً إلى معلومات مقدمة من طرف المدقق الداخلي للمؤسسة.

بعد القيام باللقاء والتحقق لدى لجنة الإدارة تأكد الفريق أنه لا يوجد أي تبرير رسمي مقدم إلى لجنة الإدارة كما هو

منصوص عليه في سياسة المناقصات البند 52.

- وثائق المناقصة: يوجد ضعف حقيقي في حفظ الوثائق وتسليمها وتميرها للمصالح التي هي في حاجة إليها، حيث أنه ومن خلال دراسة لعينة من 26 مناقصة لم يتمكن الفريق من الحصول على معايير تقييماتها التقنية والمالية ل 11 مناقصة وهذا ما ينافي البند 21، 20، 19، 18 من سياسة الشراء للمناقصات.

3.4. توازن حساب الموردين: من خلال مهمة التدقيق لوحظ أن حساب الموردين لقي مشكلتين الأولى تتمثل في تأخير دفع فواتير الموردين وتحديد إجراءات قبول تقديم الخدمات، والثانية تتمثل في صرف مبالغ مالية دون وجود أوامر الشراء حيث أنه بعد قيام مصلحة التدقيق الداخلي بمراجعة حسابات الموردين المقدمة من مصلحة الحسابات مستحقة الدفع، تم استخراج قائمة المبالغ المالية مستحقة الدفع لموردين دائنين وغير المدفوعة بمجموع 767 203 748 دينار جزائري خلال السنوات بين 2013 و2021 راجع إلى عدم الدفع حسب التواريخ التي تم الاتفاق عليها في العقود أو المناقصات، مما سينعكس سلباً على التزام الموردين بدورهم وحتى تلقي دعاوى قضائية التي ستأثر على الفائدة المتوقعة من المشتريات. ومن هنا يجب على المؤسسة:

• تحديد خطة عمل مناسبة لتغطية وتسوية المبالغ التي تجب على المؤسسة اتجاه الموردين؛

• الأخذ بعين الاعتبار إجراءات القانونية اللازمة؛

• تطبيق سياسة الشراء الخاصة بالمؤسسة بشكل أدق مع احترام الإجراءات المنصوص عليها.

4.4. عملية المتابعة: إن عملية المتابعة هي آخر جزء من أجزاء عملية التدقيق الداخلي، فبعدما قام المدقق الداخلي بالتخطيط لمهمته وتنفيذها وإعداد التقرير النهائي ومشاركته مع كل المصالح المعنية كما ذكرنا سابقاً، يبقى على المدقق الداخلي القيام بعملية متابعة التوصيات والثغرات التي تم العثور عليها، حيث أنه على المصلحة التي تم توجيه التوصية إليها تقديم خطة عمل لضمان تغطية الثغرات وتنفيذها في آجالها المحدد لضمان تحسين العمليات وتطوير المصلحة.

تم مشاركة النتائج والتقرير النهائي على برنامج TeamCentral ليتسنى للمصالح الأخرى الوصول إلى التوصيات وكافة المعلومات اللازمة المتعلقة بها، وهذا البرنامج بدوره يقوم بإرسال إشعارات أوتوماتيكية لكافة المعنيين في مدة شهر قبل تاريخ استحقاق التوصية للتذكير بقرب الموعد النهائي لتسليم الأعمال المتعلقة بهذه التوصية.

ومن جهة أخرى يقوم المسؤول التابع للمصلحة والموكل بتغطية الثغرات بإدخال جميع الأعمال المنجزة في هذا الإطار في نفس البرنامج، وبعد الانتهاء من عملية المتابعة يجب على المدقق الداخلي إعداد تقرير لكل مصلحة على حدى حول متابعة الأعمال والنتائج، وفي مؤسسة أوريدو الجزائر فإن هذا التقرير يتم إعداده كل 6 أشهر وتقديمه إلى الإدارة والمدير العام ولجنة التدقيق والمخاطر.

من خلال ما تم تحقيقه من نتائج نلاحظ أن مهمة التدقيق باستعمال نموذج TeamMate توصلت إلى الهدف الذي وجدت من أجله وساهمت إلى حد كبير في كشف الأخطاء والثغرات وتحذير المؤسسة من الوقوع في مشاكل مستقبلية إن لم تتدارك الوضع.

### 5. خاتمة:

من خلال دراستنا التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي في ظل الرقمنة تمكنا من الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة برنامج TemMate في القيام بمهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو؟ حيث عرضنا المراحل المختلفة للتدقيق الداخلي وتمكنا من إثبات صحة الفرضية الرامية بأن مهمة التدقيق الداخلي في مؤسسة أوريدو باستخدام برنامج TemMate تتم بشكل أسرع وأحسن كون هذا البرنامج يساهم وبشكل كبير في اكتشاف الانحرافات والأخطاء، تعديلها ومنع حدوثها مجددا بشكل أسرع للمساعدة على اتخاذ القرارات في الوقت والزمان المناسبين.

ويمكن حصر أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- ✓ تساعد الرقمنة عملية متابعة عمل فريق التدقيق من قبل الرئيس التنفيذي للتدقيق، والحصول على نظرة حول نسبة التقدم في إنجاز المهام الموكلة إليهم بدون طلب إي استفسارات منهم، هذا من خلال ولوج المدققين إلى نظام Team TEC والقيام بتسجيل نسبة تقدمهم وساعات العمل على كل برنامج؛
- ✓ سهولة وسرعة الحصول على الوثائق مع جميع المعلومات اللازمة من الأرصديات الرقمية التي وفرتها مؤسسة أوريدو Oracle وIVALUA قد ساهمت بشكل كبير في ربح الوقت والجهد وإنجاز العمل في وقت قياسي؛
- ✓ الأنظمة الموضوعية من طرف مؤسسة أوريدو هي أنظمة قد تم تدقيقها ووضع آليات خاصة ومشددة لحماية المعلومات المدرجة فيها وهذا ما يزيد من موثوقية المصادر والوثائق الأولية التي يحتاجها المدقق الداخلي من أجل بناء خطة عمل سليمة، إذ تسمح له بالاعتماد عليها بدون وجود أدنى شك في صحتها؛
- ✓ ساهمت برامج التحليل كبرنامج TeamRisk في وضع مخطط واضح ومفصل عن المخاطر التي تحيط بعمليات المؤسسة وكذا إنشاء الجدول النهائي لمصفوفة التحكم في المخاطر على شكل جدول منظم ودقيق، وهذا ما ساهم في حصول فريق التدقيق الداخلي على نظرة أوضح حول الأعمال التي يجب إنجازها خلال السنة ومتى سيتم تنفيذها؛
- ✓ سهولة التواصل مع الأفراد داخل المؤسسة والأشخاص المعنيين بعملية التدقيق الداخلي من خلال استعمال البرامج التي وفرتها المؤسسة أو على الشبكة الداخلية Intranete وغيرها، مما سهل وبشكل كبير عملية إخطار المعنيين بعملية التدقيق وهي التي تعد الخطوة الأولى لبدء تنفيذ خطة العمل على أي عملية؛
- ✓ سهولة الوصول إلى بعض العمليات والحصول عليها دون المرور بإجراءات الطلب مما قلل من التبعية في طلب المعلومات؛
- ✓ سهولة عملية تبادل المعلومات، حيث أنه عند القيام بطلب المعلومات التي لم تكن في متناول فريق التدقيق الداخلي فإن الرقمنة قد رفعت من سرعة الاستجابة للطلب والحصول على أي معلومات، كما أنه في بعض الأحيان قد يستوجب على فريق التدقيق الداخلي طلب بعض التوضيحات، فبفضل الرقمنة لم يعد هناك داعي للكثير من المقابلات الشخصية التي تأخذ الكثير من وقت المدقق الداخلي والطرف الآخر وأصبحت العملية تتم بشكل أوتوماتيكي؛

- ✓ تسمح البرامج كبرنامج TeamEWP من توثيق كافة خطوات العمل والنتائج المتحصل عليها وكذا التقييمات وآراء فريق التدقيق الداخلي بشكل منتظم وواضح حيث يمكن الاستفادة منه في وقت الحاجة؛
  - ✓ سمح برنامج TeamMate بالتخزين الجيد للمعلومات والموجودات وتأمينها والمحافظة عليها على سريتها ومصداقيتها، حيث أن النظام يسجل أي عملية تغيير، من قام بها ومتى تم ذلك، وهذا ما يساعد في تتبع أثر أي معلومة داخل النظام؛
  - ✓ سهولة مشاركة التقرير النهائي للتدقيق مع المعنيين به، حيث أن المدقق الداخلي يشارك تقريره في برنامج TeamCentral ويضمن وصوله بشكل صحيح غير معدل إلى الأطراف المعنية وفي الوقت المناسب، كما يمكن من خلال هذا البرنامج متابعة ومعرفة أي تحديث تقوم به المصلحة المعنية بالتوصيات في العملية الموصي بها ومن متى تم القيام بذلك؛
6. قائمة المراجع:

1. أهم المنظومات الالكترونية المستخدمة في مجال التدقيق الداخلي: <https://www.linkedin.com/pulse/16/09/2021>.
2. زوهري جليلة. (ديسمبر 2015). إثر الاصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر (المجلد 4). الجزائر: مجلة الباحث الاقتصادي.
3. عبد الرحمان فراخ. (2005). مفاهيم أساسية في المكتبة الرقمية. المملكة العربية السعودية: مركز المصادر التربوية بوزارة التربية والتعليم.
4. عطا الله أحمد، الحسبان سويلم. (2009). الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
5. محمد الفيومي. (1993). تدقيق النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب. الإسكندرية: الإشعاع للنشر.
6. مؤسسة أوريدو. (2021). الوثائق الداخلية.
7. Auditors, T. I. (2009, January). IIA POSITION PAPER :The Role of Internal Auditing in Resourcingthe Internal Audit Activity. Retrieved from [https:// www.theiia.org](https://www.theiia.org)
8. IFACI. (2004). Les normes internationales pour la pratique professionnelle de l'audit interne. paris.
9. Mikol, A. (1999). L'Audit Financier. Paris: Edition D'Organisation.
10. organization, w. I. (2014). TEAMMATE BASIC GUIDE FOR IOD STAFF.
11. vermen Youhana). octobre, 2016. (l'audit interne et le numérique, audit risques et contrôle .Magic Quadrant for Business Intelligence and Analytics Platforms..
12. WIPO, w. I. (2014). TEAMMATE BASIC GUIDE FOR IOD STAFF.
13. Wolters, K. (2021, MAI 20). Annual Report:TeamMate solutions. Retrieved from <https://www.wolterskluwer.com/en/solutions/teammate>